

المحاضرة الثالثة:

أنواع اللزيمات المالية
(أزمة العملة)

مقدمة



أولاً: أزمة العملة:

1- تعريف أزمة العملة (urrency Crisis) أو أزمة أسعار الصرف:

والتي عادة ما تتواجد عندما تكون مضاربات على الصرف، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض مستمر وحاد في قيمة هذه العملة (تدهور) وقد يدفع بالسلطات النقدية إلى استنزاف نسب كبيرة من احتياطياتها الدولية أو رفع أسعار الفائدة، وذلك حفاظاً على قيمة عملتها المحلية.

يعني أزمة العملة تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى هذه الأزمة أيضاً بأزمة ميزان المدفوعات.

2- أسباب أزمة العملة:

تحدث أزمة العملة غالبا في الدول التي تنتهج نظام الصرف المدار حيث تترك قيمة العملة تتحدد وفقا للعرض والطلب في معظم حالاتها لكن تتدخل دوريا إذا رأت المصلحة في ذلك، أما الدول التي تنتهج نظام الصرف الثابت فقلما تتعرض لهذا النوع من الأزمات كونها تُثبت قيمة عملتها ولا تؤثر فيها العوامل الاقتصادية غالبا ولكن تتأثر بالعوامل السياسية والأمنية.

2-1- المضاربة على العملات:

يمكن تعريف المضاربة في العملات الأجنبية على أنها مراهنة المضارب على ارتفاع أسعار أزواج العملات أو انخفاضها، ومن ثم اتخاذ قرار البيع أو الشراء وفقا لذلك.

والمضاربة هي طريقة عمل أسواق الفوركس، حيث يتاجر في العملات دون أن يمتلكها بالفعل.

هدف المضارب هو الحصول على فرق الأسعار بين نقطة فتح الصفقة ونقطة إغلاقها، لكن في حال جاءت توقعات ومراهنات المضارب خاطئة فإنه سيخسر فروقات الأسعار أيضا بين نقطة الدخول في الصفقة ونقطة الخروج منها، وعلى هذا الأساس تتحدد عمليات بيع وشراء العملات. يمكن توضيح طريقة المضاربة بالعملات من خلال المثال التالي:

في حال كان لدى المتداول اعتقاد بأن سعر الدولار سيرتفع مقابل الين، في هذا الحالة يكون القرار المناسب هو شراء الدولار من مستويات منخفضة لإعادة بيعه عند الارتفاع، وتحقيق هامش ربح.

لكن ماذا لو حصل العكس وانخفض سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني؟ في هذه الحالة وفي حال قام المتداول بالشراء فإنه سيخسر أيضا فرق السعر بين نقطة الدخول في الصفقة ونقطة الخروج منها.

الفرق بين المضاربة على العملة والتجارة فيها: فالمتاجرة في العملات الأجنبية التي تتم من خلال محلات الصيرفة تكون في العادة لفترات أطول (الاستثمار في العملة)، أما المضاربة يمكن الاستفادة فيها من التقلبات اللحظية وتنفيذ صفقات فورية وإغلاقها في وقت قصير والتي يمكن استغلالها في تحقيق أرباح معتبرة.

كيف تؤدي المضاربة على العملات إلى إحداث أزمة مالية:

المرحلة 01: تحدث أزمة العملة في هذه الحالة عندما يحدث عكس ما توقعه المضاربون من ارتفاعها فتبدأ بالانخفاض وتظهر حساباتهم خسائر طفيفة على المدى القصير ويتفائلون بعودة الأسعار.

المرحلة 02: لكن تستمر العملة في الانخفاض مما يخيف بعضهم ويقدمون على بيع

جزء مما عندهم من هذه العملة مما يطيل في زمن اخفاض العملة ويزيد في مقداره.

المرحلة 03: يصل الخوف بعد ذلك لمعظم المضاربين مما يقودهم لبيع جزء مما

يملكون من هذه العملة فيزيد ذلك في مقدار انخفاضها ويطيل في أمده أكثر.

المرحلة 04: يصل معظم المضاربون بعده إلى حالة ذعر فيهرعون إلى بيع جميع ما

يملكون من رصيد حتى يتجنبوا الخسائر الفادحة ويخفضوا منها مما يؤدي في الأخير

بهذه العملة إلى الانتهاء.

2-2- أسباب اقتصادية أخرى:

❖ **حجم الطلب على صادرات الدولة:** من المعلوم أن الطلب على العملة يكون في كثير

من الأحيان مشتقا عن الطلب على السلع والخدمات التي تصدرها الدولة إلى العالم الخارجي، وذلك إذا كانت عملتها دولية التعامل، مثل: الدولار والأورو والجنيه الإسترليني والين الياباني، أو في إطار الاتفاقيات والاتحادات التجارية بين الدول يُنص فيها على قبول عملة البلدان الأعضاء.

وبالتالي أي انخفاض في الطلب على صادرات هذه الدولة يعني انخفاض قيمة عملتها تؤدي مع مرور الزمن إلى الانخفاض المستمر والحاد الذي بدوره يؤدي إلى أزمة في هذه العملة.

❖ الهروب المفاجئ للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة: الاستثمار

الأجنبي المباشر الذي تمثله الشركات المتعددة الجنسيات، والاستثمار الأجنبي غير المباشر تمثله الأوراق المالية في الأسواق المالية الدولية، بحيث يقوم أصحاب هذه الاستثمارات بسحب أموالهم فجأة ودفعة واحدة لسبب من الأسباب، فيحدث ذلك عرض كبير لعملة هذا البلد وتحويلها لعملة البلد الأصلي لهم مما يخفض في قيمتها وإذا استمر هذا الخروج يؤدي إلى أزمة عملة.

2-3- أسباب سياسية وأمنية:

عدا العوامل الاقتصادية توجد مجموعة أخرى من العوامل تترك تأثيرات مباشرة على أسعار الصرف وقيمة العملة مثل العوامل السياسية، بطبيعة الحال عندما تكون الظروف السياسية والأمنية في مجتمع ما مستقرة، ودرجة الأمن والأمان فيها مرتفعة من حيث خلوها من الحروب الخارجية أو الصراعات الداخلية، فهذا بالتأكيد سينعكس إيجاباً على قيمة عملة هذه الدولة، والعكس بالعكس، مثل ما حدث للمارك الألماني بعد الحرب العالمية الثانية، وللدينار العراقي بعد حرب 2003.

3- التدابير النقدية للخروج من أزمة العملة:

3-1- سياسة السوق المفتوحة: هي جزء لا يتجزأ من السياسة النقدية، وتتيح للبنك المركزي إدارة وتنظيم الكتلة النقدية والائتمان في الاقتصاد والتحكم في قيمة عملته، إما بائعاً أو مشترياً للأصول المالية التي يملكها - سندات وأذونات حكومية وعملات أجنبية ومحلية - لصالح النظام المصرفي، ففي حالة انهيار العملة يحاول رفعها من جديد فيقوم ببيع الأصول المالية وشراء العملة الوطنية.

تُجري البنوك المركزية عمليات السوق المفتوح بواسطة البنوك التجارية، فهي لا تتعامل بشكل مباشر مع العامة، حيث أن المشتريين الرئيسيين للسندات والأوراق المالية الحكومية هم البنوك التجارية والمؤسسات المالية وشركات الأعمال الكبيرة والأفراد ذوي الدخل المرتفع جدًا أو الذين يحتفظون بمبالغ كبيرة في حساباتهم التوفيرية.

عندما يقوم المشترون بشراء الأوراق المالية الحكومية أو سندات الخزنة، فإن الأموال تُحوّل إلى حساب البنك المركزي للدولة (Central Bank)، حيث أن هذا التحويل يؤثر على ودائع البنوك وأموالها الاحتياطية وقدرتها على تقديم الائتمان، وهذا بدوره يؤثر على المعروض النقدي في الأسواق الاقتصادية للدولة.

وهناك نوعين من سياسة السوق المفتوحة: الأولى انكماشية: بيع الأصول المالية وشراء العملة من وإلى المؤسسات المصرفية، وهي الملائمة لحالة التضخم وحالة انهيار العملة، والثانية: توسعية: شراء الأصول المالية وبيع العملة من وإلى المؤسسات المصرفية وهي الملائمة لحالة الركود والصعود المفرط للعملة.

3-2- سياسة أسعار الفائدة:

بشكل عام تزيد أسعار الفائدة المرتفعة على الودائع من قيمة عملة الدولة، حيث تميل أسعار الفائدة المرتفعة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يزيد من الطلب على عملة البلد الأصلي وقيمته. وعلى العكس من ذلك، تميل أسعار الفائدة المنخفضة إلى أن تكون غير جذابة للاستثمار الأجنبي وتقليل القيمة النسبية للعملة.

ففي حالة انهيار العملة يعمد البنك المركزي إلى زيادة أسعار الفائدة على الودائع من أجل رفع عملته من جديد.

ومعدلات الفائدة المقصودة هنا هي تلك التي يحصل عليها البنك المركزي في مقابل

اقراض البنوك الاستثمارية والتجارية

ففي حالة انهيار العملة يعتمد البنك المركزي إلى زيادة أسعار الفائدة على الودائع من أجل رفع عملته من جديد.

ومعدلات الفائدة المقصودة هنا هي تلك التي يحصل عليها البنك المركزي في مقابل إقراض البنوك الاستثمارية والتجارية.